الدباجة:

حظي مرفق القضاء بعناية خاصة في مختلف البرامج الحكومية، بحيث اعتبر إصلاحه كأولوية وطنية لتحقيق الأهداف التنموية، وقد بذلت جهود معتبرة لاستدراك النقائص التي تشوبه انطلاقا من رغبة واعية بطبيعة المسؤولية التي يفرضها هذا النوع من المرافق وقد كانت بداية النقطة المحورية لهذا الإصلاح بتلصيب" اللجنة الوطنية لإصلاح العدالة" من طرف رئيس الجمهورية بتاريخ 20 اكتوبر1999 ، والتي عملت على تطوير مرفق القضاء.

تمتاز العدالة الإلكترونية بتنظيم خاص للأرشيف الإلكتروني عن طريق تسهيل عملية الاستنساخ في عدة أشكال، وبسرعة وبأقل تكاليف من نسخ الورق، كما يمكن تحويله آنيا من مكان إلى مكان بفضل الانترنت، ليصبح حفظ ملفات المحكمة عبارة عن بنك للمعلومات الإلكترونية على مستوى الدولة، فيحفظ الأرشيف على المدى الطويل، ضف إلى ذلك فإنه لا يستغل حيزا مكانيا كبيرا، وهو بديل عن المستودعات الضخمة التي هي بحاجة إلى العنصر البشري واستثمارات إضافية.

كما تظهر الأهداف التي سعت العدالة الالكترونية إلى تحقيقها: تفعيل دور القضاء وضمان مصداقيته في الفصل في النزاعات في آجال معقولة، وتحسين نوعية الأحكام القضائية وفعالية تنفيذها، ومن جانب آخر تسهيل اللجوء للقضاء بجعل الإجراءات القضائية أكثر مرونة وبساطة، كما أنها تتم بطريقة إلكترونية، تتجسد من خلال مختلف الإجراءات المقدمة عبر الخط، وكذا المحاكمة التي أصبحت تتم عبر محادثات مرئية دون حضور أطراف النزاع في مجلس واحد، والتي برزت أكثر خلال المراحل الأولى من جائحة كورونا أين تمت العديد من المحاكمات عن طريق المحادثة المرئية عن بعد، بالإضافة إلى الإجراء الجديد البديل للحبس المؤقت أو العقوبة السالبة للحرية، والمتمثل في الرقابة باستعمال السوار الالكتروني.

جاءت مختلف هذه الخدمات مباشرة بعد المصادقة على قانون عصرنة العدالة لسنة 2015، فبالإضافة إلى الفائدة الكبيرة التي ستعود على مختلف المتعاملين مع قطاع العدالة، سواء من درك وأمن وجمارك ومحامين ومحضرين قضائيين وكذا خبراء معتمدين لدى المحاكم، فإن مسار الإصلاحات والعصرنة تسعى لتقديم أرقى وأحسن الخدمات للمواطن بصفة آلية، مع ضمان سرية المعلومات وتأمينها حفاظا على الحياة الخاصة للأشخاص.

د/ شيهاني سمير جامعة أكلي محند أولحاج البويرة.
د/ لكحل صالح جامعة أكلي محند أولحاج البويرة.
د/ خليفي سمير جامعة أكلي محند أولحاج البويرة.
د/علام إلياس جامعة عبد الرحمن ميرة بجاية
د/ موكه عبد الكريم جامعة محمد الصديق بن يحي جيجل
د/ لولي فريدة جامعة أكلي محند أولحاج البويرة.
د/ بوترعة سهيلة جامعة أكلي محند أولحاج البويرة.
د/ خالدي فتيحة جامعة أكلي محند أولحاج البويرة
د/ عثماني علي، المركز الجامعي أفلو الأغواط.
د/ والي نادية جامعة أكلي محند أولحاج البويرة.
د/ بوفراش صوفيان جامعة مولود معمري تيزي وزو

رئيس اللجنة التنظيمية:

د.لكحل صالح

أعضاء اللجنة التنظيمية:

د.غازي خديجة – د. لولي نصيرة – د. ربيع زهية د. رحماني حسيبة– د. بلهوط براهيم –د. خليفي طارق – أ. بوديسة كريم أ. صغير يوسف – أ. سعودي عمر – أ. حملاجي جمال – أ. أوقفات يوسف– أ. أيت بن أعمر صونيا –أ. باحمد الطاهر أ. جفال لياس.

رئيس اللجنة التقنية:

د. شيهاني سمير

أعضاء اللجنة التقنية:

السيد: سعيدي كريم – السيدة: هلال ربيعة – السيدة علواش زبيدة السيد عمار حميد، السيد ميلي كمال، السيد هلبلي صليان، السيد جبري مراد، السيد الجيلالي طيب، السيد مزيان حسان.

اشكالية الملتقى

إذا سلمنا أن تجسيد التسيير الالكتروني لقطاع العدالة ليست مجرد مكننة لمواكبة العصر فقط، وإنما يعكس حقيقة جهود الدولة الرامية إلى عصرنة القطاع وتحسين الخدمة العمومية، خاصة وأن هذه العملية رافقتها تكوين مكثف للقضاة والموظفين، فإلى أي مدى ساهمت العدالة الالكترونية في التقريب الفعلي لمرفق القضاء من المواطن، خاصة مع مختلف الإجراءات التي تم تبنيها في إطار عصرنتها؟

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique
جامعة أكلي محند أولحاج
Université Akli Mohand Oulhadj - Bouira -
Tasdawit Akli Muhend Ulhaj - Tubirett -
نائب العميد المكلف بما بعد التدرج والبحث العلمي والعلاقات الخارجية
كلية الحقوق والعلوم السياسية
Faculté de Droit et des Sciences Politiques

ورقة بحث: PRFU العدالة الالكترونية بين متطلبات العصر وحماية حقوق وحريات الأفراد

بالتنسيق مع مخبر الدولة والإجرام المنظم

تنظم: الملتقى الوطني الافتراضي الموسوم بـ:

العدالة الالكترونية في الجزائر

بين ضرورة الإصلاح ومتطلبات العصر

يوم 02 جوان 2021

الرئيس الشرفي للملتقى

البروفسور: حياهم عمار– مدير الجامعة

المشرف العام للملتقى

أ.د. لونيسي علي – عميد كلية الحقوق والعلوم السياسية

رئيس الملتقى

د. خليفي سمير

رئيس اللجنة العلمية

د. كمون حسين

أعضاء اللجنة العلمية:

أ.د/ سرور محمد جامعة أكلي محند أولحاج البويرة.
أ.د/ سي يوسف قاسي جامعة أكلي محند أولحاج البويرة.
أ.د/ معاشو عمار جامعة مولود معمري تيزي وزو.
أ.د/ لونيسي علي جامعة أكلي محند أولحاج البويرة.
أ.د/ حمودي ناصر جامعة أكلي محند أولحاج البويرة.
أ.د/ صبايحي ربيعة جامعة مولود معمري تيزي وزو.
د/ معزوز علي جامعة أكلي محند أولحاج البويرة.
د/ بشور فتيحة جامعة أكلي محند أولحاج البويرة.
د/ خلوفي خدوجة جامعة أكلي محند أولحاج البويرة.

شروط المشاركة

13 افريل 2021

1- أن تتوفر في البحث مواصفات ومعايير البحث العلمي.

2- أن لا يكون البحث قد سبق نشره أو تقديمه في ملتقيات أو أيام دراسية أخرى.

3- أن يكون البحث في أحد محاور الملتقى.

4- أن لا يزيد عدد صفحات ابحث عن 15 صفحة، ولا يقل عن 10 صفحات.

5- يحرر البحث بخط Simplified Arabic ومقاسه 14، وتحرر الهوامش بطريقة آلية في نهاية كل صفحة بنفس الخط بمقاس 12.

مواعيد هامة

*-آخر أجل لاستلام المداخلات حدد بتاريخ: 15 ماي 2021

*-إعلام المتدخلين بقرار اللجنة العلمية ابتداء من: 20 ماي 2021.

*-موعد الملتقى يوم الأربعاء 02 جوان 2021 بكلية الحقوق والعلوم السياسية.

*-تتم فعاليات الملتقى افتراضيا عبر تقنية الزووم.

*-ترسل المداخلات على الموقع التالي:

seminaire.ele2021@gmail.com

للاستفسار أكثر يرجى الاتصال برئيس الملتقى

0551614349

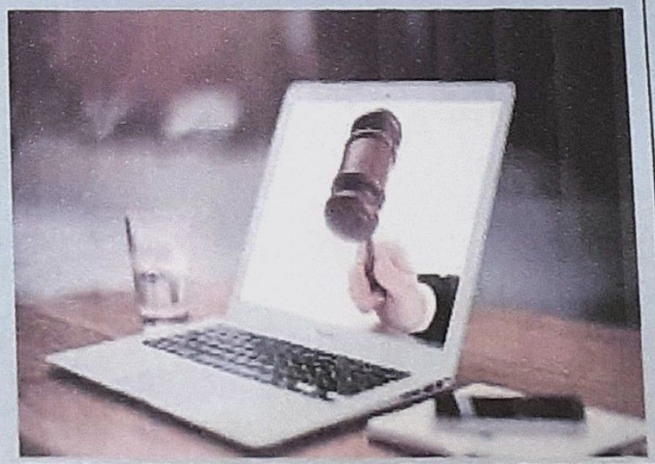

المحور الثاني: النموذج الجزائري في تطبيق نظام العدالة الالكترونية

1- الإطار القانوني لنظام العدالة الالكترونية في الجزائر

2- الهيئات المستحدثة في إطار عصرنة قطاع العدالة

3- الإجراءات القانونية الالكترونية للمتابعة الجزائية "مراقبة تدابير القبض، الرقابة الالكترونية للضبطية القضائية، تبادل الملفات الكترونيا بين سلطات الاتهام التحقيق والحكم، سماع الشهود عن بعد"

4- الخدمات التطبيقية الالكترونية الموجهة للمتقاضي والمواطنين " استخراج شهادة الجنسية وصحيفة السوابق العدلية، متابعة مآل الملفات القضائية عن بعد، استخراج النسخ الالكترونية للأحكام والقرارات، رقمنة أرشيف قطاع العدالة".

5- النيابة الالكترونية "الأرضية الرقمية لتقديم الشكاوى والعرائض.

6- التقنيات الحديثة في المحاكمة " المحادثة المرئية وتطبيقاتها خلال فترة جائحة كورونا.

7- السوار الالكتروني كتدبير بديل للعقوبة السالبة للحرية ووسيلة حد من إجراء الحبس المؤقت.

أهداف الملتقى

يهدف هذا النشاط العلمي إلى قراءة متأنية لقانون عصرنة العدالة الذي يعد سند وإطار قانونيين يسمحان بتجسيد خلال الاستعمال الأمثل للمعلوماتية والتكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال، ويسعى هذا القانون إلى إدماج التكنولوجية ضمن المنظومة القضائية الوطنية، كما يسعى إلى تحسين خدمات المرفق القضائي وترقيتها، فيشكل هذا القانون أيضا إطار لضبط (مختلف الاستخدامات) كيفية استخدام وسائل تكنولوجيات الإيصال الحديثة لإضفاء الشرعية اللازمة لاستعمال الدعائم الإلكترونية.

فالغاية من هذا القانون إحداث منظومة معلوماتية مركزية لوزارة العدل تسمح بالقيام بالإشهاد على صحة الوثائق الإلكترونية، وإرسال وتبادل الوثائق عبر هذه الطرق، وكذا استعمال تقنية المحادثة المرئية عن بعد في الإجراءات القضائية والمحاكمة بغية الاستغناء التدريجي عن الدعائم الورقية في الإجراءات.

محاور الملتقى

المحور الأول: الإطار المفاهيمي للعدالة الإلكترونية

1- ماهية المرفق العام الإلكتروني.

2- نشأة وتطور نظام العدالة الإلكترونية

3- مفهوم العدالة الالكترونية بصفة عامة

4- الأنظمة العالمية للتقاضي الالكتروني "القاضي الافتراضي، التحكيم الالكتروني"

5- التعاون الدولي في إطار عولمة نظام العدالة الالكترونية

6- النماذج الرائدة في العالم العربي في تطبيق نظام العدالة الالكترونية

7- التأطير التشريعي الدولي لنظام العدالة الالكترونية بين المعاهدات الدولية والقوانين النموذجية